جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

انعكاسات استقلال البنك المركزي على الائتمان المصرفي

بحث مستل من أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

إعداد الباحث

أحمد أيوب سعدي شفي

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

أ.د / رضا عبد السلام إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب بكلية الحقوق- جامعة المنصورة ومحافظ الشرقية الأسبق

١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

مقدمة

يعد موضوع استقلالية البنك المركزي عن الحكومة من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، لاسيما بعد تكرار الأزمات المالية والاقتصادية التي تعصف بمناطق كثيرة من العالم، حيث تمثل هذه الاستقلالية ركناً أساسياً في عملية تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

لذا فأن موضوع استقلالية البنك المركزي يعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها، والسبب الرئيسي في أهمية هذا الموضوع يعود إلى التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم من خلال فهمها الواسع والعميق لطبيعة الدور الذي يمارسه البنك المركزي في النشاط الاقتصادي للبلد وما يمتلكه من صلاحيات وإمكانيات فعلية تمكنه من ممارسة مهامه لتحقيق أهداف السياسة النقدية. وعلى هذا الأساس نجد أن العديد من بلدان العالم قد سعت لضمان وتحقيق استقلالية بنوكها المركزية من خلال قيامها بتشريع قوانين جديدة أو إجراء تعديل على قوانينها القائمة[١]، على اعتبار أن الاستقلالية القانونية تمثل البنود التشريعية المُعززة لسلطة البنك المركزي، فيما تعكس الاستقلالية الفعلية مدى قدرة البنك على تبني سياسة نقدية مستقلة على أرض الواقع. حيث شكل تثبيت مبدأ استقلالية البنوك المركزية في قوانين الدول نقلة نوعية في النظام الاقتصادي العالمي.

ومن هنا تبرز أهمية البحث في الدور الكبير والفعال الذي يلعبه البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية عند حصوله على استقلاله وعدم خضوعه للاعتبارات أو التداخلات السياسية، إذ أن استقلالية البنك المركزي تعني حريته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال تحديد الأهداف واختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف على أن تكون قرارات البنك المركزي متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ولغرض تسليط الضوء على دور استقلال البنك المركزي وانعكاسه على سياسة الاقتراض، فإننا نقسم خطة البحث في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: التعريف باستقلالية البنوك المركزية عن الحكومة.

المبحث الثاني: تأشير الارتباط بين البنوك المركزية والحكومة تاريخية.

المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية لاستقلالية البنوك المركزية.

المبحث الأول

(١) خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد(٢٣)، المجلد(٧)، ٢٠١١، ص٦٩.

التعريف باستقلالية البنوك المركزية عن الحكومة

إن الاحاطة بفكرة استقلالية البنوك المركزية تستلزم التصدي لتعريف هذا المفهوم، وبيان موقف الفقه من هذه الاستقلالية، ومن ثم التعرض للمبررات الداعية لاستقلال البنوك المركزية، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول

مفهوم استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة

بشكل عام، يقصد باستقلالية البنك المركزي Central Bank Independence، انفصاله عن الحكومة، وهو مفهوم مشابه لاستقلالية القضاء. فالمؤسسة المستقلة هي التي تحدد أهدافها وتتخذ قراراتها من دون تدخل من الجهاز السياسي **(السلطة التنفيذية)**. كما تنصرف استقلالية البنك المركزي في كثير من الأحيان إلى انعدام قدرة الحكومة على إجبار البنك المركزي على تمويل عجز الموازنة، والاستقلالية فيما يتعلق بالبنك المركزي غالباً ما تعني استقلالية آلية عمل السياسة النقدية.

أي أن يكون البنك المفوض بالعمل على تحقيق الأهداف المناطة به، وأن يكون بالتالي مستقلاً عن الدولة في إدارة السياسة النقدية وذلك حرصاً على عزلها عن الزخم السياسي. وكذلك يتمتع الأشخاص القائمين على رسم السياسة النقدية في البنوك المركزية بالاستقلالية والصلاحيات الكاملة في اتخاذ قراراتهم بدون تدخل من قبل الحكومات، بحيث يتم تعيينهم أو فصلهم وفقا للقوانين المنظمة لعمل البنوك المركزية(الاستقلالية الشخصية)[١].

وبشكل أدق، تعني استقلالية البنك المركزي عن الحكومة أن الحكومة لا ستطيع إجباره على تمويل العجز في ميزانية الدولة، فإذا كانت نفقات الحكومة أكثر من ايراداتها يكون هناك عجزاً يمكن تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية أو الاقتراض، وعادة ما يقوم البنك المركزي ببيع تلك السندات طوعياً إذا كان البنك مستقل، ولكن تحت استقلالية البنك المركزي لا تستطيع الحكومة إلزام البنك على القيام بذلك[٢].

يمكن التفرقة ما بين (الاستقلالية السياسية) للبنوك المركزية و(الاستقلالية الاقتصادية) حيث تعني الاستقلالية السياسية أن يكون تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس إدارته ليس من

---

(١) د. حيدر حسين آل طعمة، البنك المركزي العراقي- ارهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(٢١) ٢٠٠٩، ص١٢٣.

(٢) وشاح رزاق، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية، بحث منشور في مجلة جسر التنمية- سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد المائة والثاني عشر - إبريل/ نيسان ٢٠١٢ - السنة الحادية عشر، ص٥.

صلاحيات رئيس الحكومة، وألا يكون رئيس الحكومة عضواً في مجلس الإدارة، كما تقيد الاستقلالية مستوى التمثيل الحكومي في مجلس إدارة البنك المركزي ومدى تدخل الحكومة في قرارات البنك، في حين تقيد الاستقلالية الاقتصادية من قدرة الحكومات في الحصول على التمويل من البنك المركزي وترهن ذلك بضوابط محددة من حيث القيمة وآجال وشروط التمويل، بحيث يقتصر التمويل على الظروف الطارئة والمؤقتة والآجال القصيرة يتم الاتفاق عليه ما بين البنك المركزي والحكومات وأن يتم التمويل بسعر فائدة السوق[١].

ولعل المهم في الموضوع هو التفرقة ما بين الاستقلالية القانونية التي تمثل الإطار الحاكم لاستقلالية البنوك المركزية لما هو منصوص عليه في القوانين المنظمة لعمل البنوك المركزية، وبين الاستقلالية الفعلية وفق الواقع العلمي والصلاحيات التي يمارسها البنك فعلياً في تحديد ورسم واستخدام أدوات السياسة النقدية بما يعكس مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة وإلى أي مدى يتبنى البنك سياسة نقدية مستقلة، وفي حال ما تحققت الاستقلالية الفعلية، فإن ذلك يقود أيضاً إلى الاستقلالية الاقتصادية والمالية والتشغيلية.[٢]

ومما هو جدير ذكره، إن تبعية البنك المركزي تنشأ عندما تعاني الدول من عجز كبير في الموازنة العامة، ولا تجد السلطات المالية وسيلة لتمويل هذا العجز بعد استنفاذ كل الوسائل البديلة الأخرى مثل الاستدانة من الخارج، وعدم وجود موارد حقيقية تساعد في سد العجز في هذه الحالة تلجأ السلطات الحكومية ممثلة في وزارة المالية أو وزارة الخزانة إلى الاستعانة بموارد البنك المركزي كونه الجهة الوحيدة المخول لها إصدار النقود وبالتالي ضمان مورد يساهم في تغطية جزء من العجز المالي أو يعرف "بالتمويل بالعجز"[٣].

---

(١) أقوى حجة يمكن أن تقدم باتجاه بنك مركزي مستقل عن السلطة التنفيذية وذراعها القوية المتمثلة في وزارة المالية، تقوم على أنه ستنتج من اخضاع البنك لضغوط سياسية نقدية تضخمية بسبب ميل السياسيين إلى الاهتمام بمستقبلهم الانتخابي أكثر من الاكتراث بالأهداف البعيدة المدى، مثل استقرار الأسعار، والاهتمام بدلاً من ذلك بالأهداف على المدى القصير، مثل أسعار الفائدة المنخفضة. انظر: عبد المنعم السيد علي، المرجع السابق، ص١٣٨.

(٢) قد لا تعكس الإجراءات القانونية لاستقلالية البنك المركزي العلاقة الحقيقية بين البنك المركزي والحكومة، ولا سيما في الدول التي تكون فيها سيادة القانون هي أقل قوة، وجزءاً لا يتجزأ من الثقافة السياسية، ويمكن أن يكون هناك فجوات واسعة بين المؤسسية والقانونية الرسمية. للمزيد راجع: خورشيد نجاة محمد، المرجع السابق، ص٩٨.

(٣) طرح ألان بلايندر، أستاذ الاقتصاد في جامعة برينستون ونائب حاكم الاحتياطي الفيدرالي في عهد كلينتون، والذي اصطدم خلال تولّيه هذا المنصب مع آلان غرينسبان بسبب سياسات الأخير، أن استقلالية المصارف المركزية يجب أن تكون استقلالاً عن تجّار السندات أو الأسواق المالية بالمقدار نفسه لاستقلاله عن السياسيين. وهذا طبعاً أمر لم تأخذه في الاعتبار النظريات الحديثة التي ركّزت على الاستقلال الثاني، من دون الالتفات للأوّل، لأن هدفها الأوّل والوحيد كان إنهاء المرحلة الكينزية وإعطاء صفة العلميّة على أمر هو بالتأكيد غير ذلك. نقلاً عن: " استقلالية البنوك المركزية" سلسلة بحثية - العدد السادس/صندوق النقد العربي، ص٤.

كما أن استقلالية البنوك المركزية لا تعني عدم التنسيق ما بين السياستين النقدية والمالية ضمن إطار مؤسسي متكامل يضمن فعالية كل من هذه السياسات ويكفل للبنك المركزي في ذات الوقت إدارة السياسة النقدية دون تدخلات سياسية تعمل على تحجيم دوره الرئيس[١].

ويمكن قياس استقلالية البنوك المركزية من خلال النظر إلى المؤشرات التي تحكم علاقته مع السلطات المالية، ومن بينهما حجم التمويل المؤقت الممنوح للسلطات المالية كنسبة من الايرادات الحكومية، والفترة الزمنية المستغرقة لاسترجاع المبلغ إلى خزينة البنك المركزي[٢]. كذلك يمكن لمؤشرات مثل عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي، وحجم الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي، أن تعطي مؤشرات عن إمكانية حدوث هيمنة مالية على قرارات وسلطات البنك المركزي، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم إلى حدود مفرطة تعزى في الغالب إلى الهيمنة المالية على موارد وقرارات البنك المركزي وتعتبر مؤشراً على انخفاض مستويات استقلالية البنوك المركزية[٣] .

وبالتالي فإن الرغبة في جعل البنك المركزي مستقلاً لا تكمن فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية كعلاج لميل الحكومة نحو التمويل التضخمي وإنما أيضاً لإعطاء البنك المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية بحيث يصبح قادراً على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة والتي قد يترتب عنها نتائج تضخمية.

في العراق، تعززت استقلالية البنك المركزي بموجب قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤ الذي ينص على أن البنك المركزي يمثل السلطة الوحيدة في العراق المسؤولة عن صياغة وتنفيذ

---

(١) استقلالية البنوك المركزية، دائرة الإحصاء والأبحاث-موجز سياسات البنك المركزي العراقي، ص٣ وما بعدها.

(٢) تكاد تتفق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير حول: أولاً- مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك وهو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة .ثانياً-مدى التزام البنك المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر (سوق الإصدار النقدي) ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها.ثالثاً-مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء إدارتها. رابعاً-المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية، أي مكانة المحافظة على الأسعار بالنسبة للأهداف الأخرى ومدى قدرة البنك المركزي على تنفيذ ذلك.خامساً-مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة. وبالطبع تتفاوت تجارب الدول المختلفة في درجة الاستقلالية التي تمنحها- أو تريد منحها – لبنوكها المركزية. ينظر: د.صديقي مليكة، السياسة النقدية واستقلال البنوك المركزية، منشورات الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر، ١٣ مايو ٢٠١٣، ص٨١.

(٣) قد يعْتقد البعض إن استقلالية البنوك المركزيةٌ تعني الانفصال التام للسلطة النقديةٌ المتمثلة بالبنك المركزي عن بكل شيء سواء من ناحيةٌ إدارة السيأسة النقديةٌ والائتمانيةٌ أم من ناحيةٌ الهيكٌل التنظيميٌ....ألخ، ولكن من خلال الواقع الفعلي فأن البنك المركزي ليسٌ سوى مؤسسة تعمل ضمن الإطار المؤسسي للدولة. وعلى هذا الأساس فإن استقلاليةٌ البنوك المركزيةٌ لا تعني انفراد البنك المركزي في تحديدٌ الأهداف النهائيةٌ للسيأسة النقديةٌ وإنما يكٌون بالاتفاق بينٌ الحكومة والبنك المركزي على أن تكون قرارات البنك وخصوصا "ما تٌعلق منها بالسيأسة النقديةٌ" مستقلة ومنسجمة إلى حد كبيرٌ مع السيأسة الاقتصاديةٌ العامة للدولة، بمعنى استقلاليةٌ البنك في تحديدٌ الاهداف وفي اختيأر الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام بينٌ السيأسة النقديةٌ والماليةٌ. د.محمد عبد صالح، مؤشرات استقلاليةٌ البنك المركزي العراقي الواقع والطموح، بحث منشور في مجلة كليةٌ اقتصادياٌت الأعمال - جامعة النهرينٌ، ٢٠١٨، ص٣.

السياسات النقدية والائتمانية دون الحاجة إلى الموافقة ومصادقة وزير المالية. منح هذا القانون البنك المركزي الصلاحيات الكافية لوضع وتحديد السياسة النقدية بحرية تامة ودون أن يتلقى التعليمات أو التوجيهات من الحكومة أو من أي كيان آخر [١].

ولكن تكمن أسباب الخلاف بين البنك المركزي والحكومة، بحسب عدد كبير من القانونيين والمعنيين بالشأن الاقتصادي، إلى خلل في الدستور العراقي، تحديداً المادة (١١٠ / ثالثا) التي تدرج رسم السياسة النقدية ضمن مسؤوليات الحكومة، في حين تؤكد الفقرة (١) من المادة (١٠٣) على استقلالية البنك المركزي، وان الأخير يسائل فقط أمام مجلس النواب كما نصت الفقرة (٢) من نفس المادة. أما الفقرة (٢) من المادة الثانية في قانون البنك المركزي الرقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤)، فتنص على" تمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال فيما يقوم به من مساعي بغية تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه، ولا يتلقى البنك المركزي العراقي أي تعليمات من أي شخص او جهة، بما في ذلك الجهات الحكومية[٢].

وتتجلى استقلالية البنك المركزي العراقي بصورة واضحة في النواحي الآتية:

أولاً– ارتباطه بمجلس النواب، وعدم خضوعه لأي جهة اخرى استناداً لقانونه رقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

ثانياً– عدم قيامه بإقراض الدولة ومؤسساتها أو كفالتها لدى الغير، أو شراء ادوات الدين العام الحكومي، الا من السوق الثانوية بهدف توفير السيولة للمصارف في الحالات الضرورية، وذلك استناداً لأحكام المادة(٢٦) من قانونه.

ثالثاً– تدقيق حساباته من قبل مدقق دولي، اضافة إلى التدقيق الاعتيادي الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية ووفقاً للمعايير الدولية.

---

(١) في مصر، تم صياغة مشروع قانون جديد للبنك المركزي تمت مناقشته من قبل اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء يهدف إلى تعزيز استقلالية وحوكمة البنك المركزي. يضع البنك المركزي وفقاً لقانونه الحالي أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة، وذلك من خلال مجلس تنسيقي يشكل بقرار من رئيس الجمهورية، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل هذا المجلس، وقد تحول البنك المركزي المصري في عام ٢٠٠٣ إلى تبني سياسة استهداف التضخم بهدف تعزيز النمو الاقتصادي بما استلزم السعي نحو مزيد من دعم استقلالية البنك المركزي.
يعتبر البنك المركزي الأوروبي الذي تأسس عام ١٩٩٨ من بين البنوك المركزية الأكثر استقلالية لا سيما خلال الفترة التي سبقت الازمة المالية العالمية، حيث نجح في الحفاظ على معدلات الأولى من تأسيسه عند مستوى التضخم في منطقة اليورو خلال العشرين عاما ٧,١ ،% وهو ما يعزى بشكل أساسي إلى تفويض البنك المركزي الأوروبي بهدف رئيس يتمثل في تحقيق الاستقرار السعري واستقلالية البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية التي اعتمدت اليورو كعملة لها والمنصوص عليها في المعاهدات المؤسسة للاتحاد الأوروبي التي تحظر كذلك قيام البنك المركزي الأوروبي بالتمويل النقدي للحكومات. ومع ظهور أزمة الديون السيادية واضطرار البنك المركزي الأوروبي إلى التدخل بشراء الأوراق المالية والحكومية لمنع تصاعد الازمة، أصبحت البنوك المركزية في منطقة اليورو الدائن الأهم للحكومات، واختفت الحدود الفاصلة ما بين كل من السياستين النقدية والمالية، وظهرت تساؤلات حول مدى استقلالية البنك المركزي الأوروبي. نقلاً عن: سلسلة بحثية (استقلالية البنوك المركزية) - العدد السادس/اصدارات صندوق النقد العربي، ص٥.
(٢) د.حيدر حسين آل طعمة، المرجع السابق، ص١٤٤.

رابعاً– قيامه بنشر تقاريره وبياناته المالية على موقعه الالكتروني، وان هذه البيانات منشورة ومتاحة للمؤسسات المختلفة والجمهور[١].

وكخلاصة لمفهوم استقلالية البنوك المركزية نقول أن: "استقلالية الصيرفة المركزية مرتبطة باستقلالها في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة، وعندما يكلف بأهداف أخرى، فذلك يحد من استقلاليته"[٢].

المطلب الثاني

موقف الفقه من استقلالية البنوك المركزية

إن الدعوة إلى استقلال البنوك المركزية تؤدي دوراً هاماً في حفز ورفع معدلات الادخار والاستثمار والانتاج، وبالتالي رفع معدلات النمو والعمالة ومستوى المعيشة بصفة عامة، والتحكم في معدلات التضخم للحفاظ على استقرار الاسعار وقيمة العملة وقوتها الشرائية. وقد لاقت فكرة استقلالية البنوك المركزية تأييداً كبيراً وخصوصاً من قبل السلطات المسؤولة في البنوك المركزية، إلا أن هناك بعض الآراء المعارضة لاستقلالية البنوك المركزية.

الحجة التي تطرح بشأن استقلالية البنوك المركزية هي أن مصداقية السياسية النقدية، وبالتالي قدرتها على تحقيق استقرار طويل الأجل للأسعار مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية والابقاء عليه، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة. وقد وُضع الأساس الفكري لهذا الرأي في وقت حديث نسبياً، وكان مرتبطاً بمسألة(عدم الاستقرار الزمني) للسياسة النقدية. ويرى اصحاب هذا الرأي أيضاً أن عدم استقلالية المصرف المركزي عن الحكومة يؤدي إلى ظهور ما يسمى "بالدورات الاقتصادية السياسية" بمعنى أنه قبل الانتخابات مباشرة يستخدم المصرف المركزي دورات اقتصادية سياسية لتحقيق سياسات نقدية توسعية بهدف تخفيض مستوى البطالة، وتخفيض أسعار الفائدة[٣].

---

(١) المستشار وليد عيدي عبد النبي، البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية ورقابته المصرفية، بحث منشور في مجلة البنك المركزي العراقي، ص٢.

(٢) عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، بحث منشور على موقع جامعة قاصدي مرباح، تاريخ الزيارة(٢٠١٩/١١/١٩).

(٣) خورشيد نجاة محمد، استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فاعلية السياسة النقدية في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد-جامعة حلب، ٢٠١٣، ص٨٦.

في هذا الاتجاه، أشار إيفروز (Effros) إلى أن دعم استقلال البنك المركزي يتم الحصول عليه من الايمان بضرورة عزل البنك عن الضغط السياسي القصير الأجل إذا ما أُريد للسياسة النقدية تحقيق أهدافها بفاعلية، وأن الاستقلالية تعطي صانع السياسة النقدية حرية نسبية، بينما تبقى الحكومة مسؤولة عن السياسة الاقتصادية الكلية، في حين يبقى البنك المركزي الجهة الوحيدة التي لها سلطة تقرير السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف(١).

يرى "توماس ماير" إن تفسير تصرف البنوك المركزية يعتبر أكثر أهمية من طريقة تنظيمها، ولا يمكن فهم طريقة تصرف تلك البنوك من خلال قراءة قوانينها، بل يجب النظر إلى ما تقوم به من تطبيق للنظريات التي توضح أعمالها، وقد انطلق في ذلك من سؤال مهم وهو ما الذي يحاول البنك المركزي أن يعظ لأقصى درجة؟ و يقول أنه عندما نتعامل مع الشركات مثلاً فأننا نفترض انها تحاول ان تزيد من ارباحها، ونفسر سلوكها على هذا الأساس، وكذلك الحال بالنسبة لتصرف الأفراد فأنهم يحاولون تحقيق اقصى منفعة ممكنة من دخلهم، ولكن كيف نفسر سلوك البنك المركزي؟ والاجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف الدول واختلاف الازمنة، ولذلك فقد وضع لنا بعض النظريات التي تفسر سلوك البنك المركزي منها كهيئة مستقلة(٢).

يذكر (lindsey) وهو عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأمريكي (federal reserve) في مؤتمر البنوك المركزية في أوربا الشرقية والتجارب الحديثة في الاستقلالية الذي عقد بشيكاغو في ١٩٩٤/٤/٢٢ أن مصلحة الدولة في استقلالية البنك المركزي ترتكز بشكل أساسي على قضية التضخم وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي في كل من الفترة القصيرة والفترة الطويلة، وحيث أن الاقتصاديين الآن على اتفاق بشأن تفاصيل التفاعل بين التضخم والاقتصاد الحقيقي. ففي الفترة القصيرة يمكن الحصول على مستويات مرتفعة بشكل مؤقت من الناتج والتوظيف عن طريق زيادة المصدر من النقود، ولكن في

---

(١) عبد المنعم السيد علي، المرجع السابق، ص١٣٨.

(٢) ومن هذه النظريات: أولاً- نظرية المصلحة العامة" ترى أن البنك المركزي يعد خبيراً فنياً يحاول تحقيق اقصى رفاهية ممكنة للشعب ويأخذ في إعتباره احكامه واختياراته سواء كانت من الاغلبية أو الاقلية. ثانياً- نظرية الاختيار العام" ترى هذه النظرية إن موظفي الحكومة يندفعون وراء تحقيق الفائدة الخاصة وليس مصلحة الجمهور ولكنهم لا يتجاهلون الأخيرة تماماً وإذا حدث تعارض بين المصلحة الشخصية لهم (مصلحة مؤسساتهم) ومصلحة الجمهور فأنهم يميلون للاختيار الأول. ثالثاً- دورة الأعمال السياسية: تنطلق هذه النظرية في تفسيرها لسلوك البنك المركزي من أنه مؤسسة لا تتمتع بكثير من الاستقلال ولا السيادة بل أنها تنفذ رغبات المسؤولين المنتخبين. رابعاً- نظرية التضخم بوصفه ضريبة مخفية: من أجل أن تزيد الحكومات من شعبيتها وترفع ادخاراتها فإنها تسلك طريقة زيادة الانفاق وتقليل الضرائب وهذا بلا شك سيولد زيادة في المستوى العام للأسعار وبالنتيجة حدوث التضخم، الذي ينتج عنه مزايا عديدة بالنسبة للحكومة في مقدمتها زيادة دخلها. للمزيد، راجع: د.عبد الحسين جليل الغالبي، العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر"دراسة قياسية" بحث منشور في مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(١٨)، العدد(٢)، ٢٠١٥، ص٩٦ وما بعدها.

الفترة الطويلة لا يوجد ذلك الارتباط، ففي الواقع أن تكلفة الانخفاض المؤقت في البطالة أو الزيادة المؤقتة في الناتج غالباً ما تعني تضخم مرتفع ومزمن[١].

أما الآراء المعارضة لاستقلالية البنوك المركزية فترى أن ثمة مزايا لوجود سلطة نقدية مستقلة يمكن أن يقال إنها أجدر بالثقة في ممارسة حرية التقدير في السياسة النقدية، ولكن هذا الرأي لا يحظى بموافقة عامة. إذ إن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية ينظر إليها أحياناً على أنها تنافي مبادئ الديمقراطية، ويتجاهل هذا الرأي حقيقية أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلاً تماماً عن الحكومة، إذ يوجد دائماً عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير في السياسة النقدية، كما تستطيع الحكومات دائماً في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للبنوك المركزية. ومن الاعتراضات الاخرى التي تطرح أحياناً التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الأخرى، وخاصة سياسة الضرائب وأسعار الصرف.

ويدعم(ملتون فريدمان) معارضته لوجود بنك مركزي مستقل بالقول أن مقداراً كبيراً من الأذى يمكن أن يلحق النظام النقدي عندما يخطأ عدد قليل ممن يمتلكون سلطة التأثير على هذا النظام.

ويرى (دي لوك) أن البنك المركزي يجب أن يخضع لإجراءات رقابة الدولة ومن ثم فإنه ليس للبنك المركزي الحق بالمطالة بالاستقلال عن الحكومة وخاصة في شؤون السياسة النقدية وسياسة التحويل الخارجي[٢].

هذا ما بينه أيضًا اللورد مونتاغو نورمان (Montagu Norman) محافظ بنك إنكلترا لمدة ٢٤ سنة (١٩٢٠-١٩٤٤) حين سُئل عن العلاقة بين البنك والحكومة فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فأجاب بأن للبنك الحق في تقديم المشورة إلى الحكومة إلى درجة الإلحاح على تبني وجهة نظره، ولكن الكلمة الأخيرة ترجع بطبيعة الحال للحكومة[٣].

---

(١) من بين أفضل الآراء التي توضح جوانب الاستقلالية يذكر رئيس البندزبنك(schesinger 1993) بأن استقلالية البنك المركزي تعني:
- استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان "استقلالية مؤسسية".
- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات "استقلالية الأدوات".
ينظر: منصوري زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، بحث مقدم إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات، ص٤٢٥.

(٢) خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(٧)، العدد(٢٣)، ٢٠١١، ص٧٦.

(٣) بنك اليابان، الذي تأسس عام ١٨٨٢ -أحد البنوك الثلاثة المركزية الرئيسية في العالم- اكتسب استقلاله عن الحكومة اليابانية عام ١٩٩٨، ونصت المادة الرابعة من قانون البنك على أن يعود البنك في تسيير السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف للحكومة اليابانية، وذلك تمشيًا مع السياسة الاقتصادية للبلاد. نقلاً عن: ياسر التركي، هل الاستقلال التام للبنوك المركزية يخدم الاقتصاد الوطني، مقال منشور على الموقع (https://www.turkpress.co/node).

المطلب الثالث

مبررات الدعوة إلى استقلالية البنوك المركزية

أدت التطورات الاقتصادية والمالية وخصوصاً في عقد السبعينات وجزء من عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى ظهور أهمية استقلالية البنوك المركزية في بعض دول العالم، وكان من أهم مبررات استقلالية البنوك المركزية ما يأتي[١]:

أولاً- أن مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق والابقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار ومع الحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم النظر إلى المدى البعيد.

ثانياً- أن البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية الرئيسة في أي بلد، والذي تتضمن أعماله مراقبة المؤسسات الأخرى، وكذلك ايجاد التنسيق فيما بينها، فلا بد أن يحظى البنك المركزي بالاستقلالية المطلقة.

ثالثاً- أن معظم البلدان التي شهدت اقتصادياتها ارتفاعاً حاداً في الأسعار ولم يكن من السهولة السيطرة على هذا الارتفاع(التضخم المطلق) في مدة سابقة، ومن ثم استطاعت هذه البلدان السيطرة أو معالجة هذا النوع من التضخم فيما بعد ، فأن البنوك المركزية في مثل هذه البلدان تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال[٢].

رابعاً- تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الاستقلالية مقاومة طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة سواء عن طريق إصدار المزيد من النقود أو حيازة سندات الدين العام. وبشكل أدق تعني استقلالية البنك المركزي عن الحكومة في هذا السياق ان الأخيرة لا تستطيع إجبار البنك المركزي على تمويل العجز في الموازنة العامة.

---

(١) قد يبدو أن فكرة التكامل بين السياستان المالية والنقدية، ربما تتحقق عندما تكون السياستان – المالية والنقدية- تحت مظلة واحدة، وذلك للوصول إلى نتائج أفضل، وبالفعل هذا الأمر هو أساس جدل واسع وقديم أيضًا، لكن يبدو أن الاتجاه الغالب في معظم الدول هو تأكيد استقلالية السياسة النقدية عن المالية، فهناك شبه اتفاق على ضرورة تمتع المركزي بأعلى درجات الاستقلال في إدارة الشؤون النقدية من الناحية الفنية.
لكن الجدل الأساسي لا يتعلق بالأمور الفنية، بل بأهداف السياسة النقدية التي في النهاية لها طابع سياسي، وهذا الأمر مسؤولية الحكومة، ومن المفترض أنها تخضع للمساءلة السياسية أمام البرلمان عن كافة السياسات، سواء كانت مالية، أم نقدية، أم تجارية، وبالتالي فإن الحكومة لا بد وأن يكون لها دور في تحديد أهداف السياسة النقدية، وهذه هي المعضلة. احمد طلب، هل اقتربنا من انتهاء عصر استقلال البنك المركزي في العالم؟،
مقال منشور على الموقع الالكتروني(https://www.sasapost.com/).

(٢) خلف محمد حمد الجبوري، المرجع السابق، ص٧٤.

خامساً– تُناط بالبنك المركزي مسؤولية مراقبة وتوجيه النظام المالي في الدولة، وكذلك إيجاد التنسيق المطلوب بين مؤسساته المختلفة، مما يتطلب تمتع البنك المركزي بالاستقلالية.

سادساً– إن استقلالية البنك المركزي ستؤدي إلى إبعاد تأثيرات الحكومة عن هذه البنوك فيما يتعلق بتحديد نفقاتها وإيراداتها، ومن ثم فصل موازنة البنك المركزي عن الموازنة العامة للدولة[١].

سابعاً– إن تزايد عولمة الأسواق المالية واقترانها بالأزمات المالية المتكررة، يستدعي استقلالية البنك المركزي في التصدي لهذه الأزمات من خلال استخدام الأدوات النقدية المناسبة.

وهكذا يستطيع البنك المركزي المستقل مقاومة ضغوط السلطة المالية والسياسية ومن ثم إتباع سياسة نقدية حصيفة تصب في مجرى الصالح العام، ممثلاً في أداء اقتصادي كلي أفضل وإنتاجية أكبر واستخدام أتم[٢].

وفي العراق فقد لاقت عملية ضمان استقلالية البنك المركزي العراقي منذ تأسيسه عام ١٩٤٧ صعوبات جمة تمثلت بعدم وجود فهم عام لدى السياسيين والجمهور آنذاك في تقبل فكرة الاستقلالية وقد دافع معد مشروع القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ السيد توفيق السويدي وزير العدل آنذاك صراعا" فكريا" وجدلا" قانونيا" طويلا" في حينه مفاده كيف يمكن ان يؤسس بنك يدفع رأسماله من الخزينة العامة للدولة ولا تتدخل الدولة في أعماله؟ بل يرتبط بمجلس النواب ولا يقدم قروضا" لدوائر الدولة عند الحاجة . فأوضح وزير العدل آنذاك ان عدم استقلاليته وخضوعه للحكومة سيؤدي إلى ارباك اعماله وعدم قدرته على اتخاذ القرارات النقدية والاقتصادية والمصرفية والإستشارية فضلا" عن عدم امكانيه على استرداد قروضه المقدمة للحكومة، متسائلا" الى من يلجأ البنك في حالة حصول نزاع حول هذه القروض ورفض دوائر الدولة (الحكومة) دفعها له ، وهدد بسحب المشروع في حالة عدم الموافقة على ضمان استقلالية البنك المركزي من النواحي القانونية والمالية والتنفيذية، وفي رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون تدخل من أي جهة.

هناك سلسلة من التغيرات القانونية التي شهدها قانون البنك المركزي العراقي تمثلت بإلغاء قانون تأسيسه رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ والغاءه، وإصدار قانون جديد له برقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ وتعديله بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ وكان آخرها صدور قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤

---

(١) إن درجة الاستقلال تتفاوت من بلد لآخر، وقد أعدت أبحاث لإدراج البنوك المركزية في تسلسل حسب رتبة الاستقلال، التي تقدر بتجميع موزون لكافة الأبعاد القانونية والإدارية وسياق القرارات النقدية. في عام ١٩٩٧، مثلا"، اعلن استقلال بنك انكلترا عن الخزانة، ولكن بقي هدف التضخم من اختصاصها حتى وقت قريب. وفي نفس العام اجرى اليابان التعديل القانوني الذي منح البنك المركزي استقلالا" في نطاق إدارة العمليات دون أهداف السياسة النقدية. وفي الولايات المتحدة الأميركية كان الاستقلال عام ١٩٧٨ وتعزز في السنوات اللاحقة. بينما، تحدد أهداف البنك المركزي النرويجي، مثلاً، من الحكومة ويدار بهيئة تنفيذية يعينها مجلس الدولة. وينفذ عملياته طبقاً لدليل السياسة الاقتصادية المعد من السلطات الحكومية. انظر: د.احمد ابريهي علي، استقلال البنك المركزي في السلطة النقدية، مقال منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

(٢) حيدر حسن آل طعمة، المرجع السابق، ص١٢٥.

بهدف الارتقاء بعملة وضمان استقلاليته ليكون في مصاف البنوك المركزية المتطورة عالميا . وقد منح القانون المشار اليه اعلاه البنك المركزي العراقي صفة الاستقلال بما يقوم به من أعمال[١].

ومما تقدم يتبين لنا، أن الرغبة في جعل البنك المركزي مستقلاً لا تكمن فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية كعلاج لميل الحكومة نحو التمويل التضخمي، ولكن أيضاً لإعطاء البنك المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية بحيث يصبح قادراً على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة التي قد يترتب عليها نتائج تضخمية، كذلك تسهم استقلالية البنك المركزي بفاعلية في خلق توقعات ايجابية بهدف الابقاء على استقرار الأسعار من خلال انعكاسها على مصداقية وشفافية السياسة النقدية[٢].

المبحث الثاني

(١) وليد عيدي عبد النبي، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، بحث منشور في مجلة البنك المركزي العراقي، ص٦.

(٢) يعد البنك المركزي الأمريكي (Federal Reserve) أحد أكبر بنوك العالم تمتعاً بالاستقلال القانوني والفعلي هذا أن لم يكن أكبرها على الاطلاق، حيث يكفل قانون "الفيدرال رزيرف" كافة الضوابط القانونية اللازمة لمنح البنك في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية. ويتوجب على البنك تقديم تقرير مكتوب للبرلمان يعرض فيه رؤيته حول الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة موضحاً أهداف وخطط مجلس الاحتياطي الفيدرالي ولجنة عمليات السوق المفتوحة وارتباط هذه الاهداف والخطط بأهداف الإدارة الحكومي والكونجرس. نقلاً عن: منصوري زين، المرجع السابق، ص٤٢٨.

تأشير الارتباط بين البنوك المركزية والحكومة تاريخية

ترتبط استقلالية البنك المركزي أساساً بطبيعة العلاقة بين البنوك المركزية وحكوماتها، منذ نشأة هذه البنوك في القرن السابع عشر وحتى الوقت الحاضر. وقد شهدت هذه الحقبة تطورات اقتصادية وسياسية واسعة، ولاسيما على مستوى البنوك المركزية ذاتها من حيث وظائفها وأهدافها وحجم وتنوع أنشطتها.

ولأجل الإلمام بتفصيلات هذا الموضوع سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نخصص الأول لنواة فكرة الاستقلالية لهذه البنوك، ونتناول في الثاني لبروز هيمنة الحكومة على عمل وسياسات البنك المركزي، ونستعرض في الثالث موضوع تشديد الحكومة لسيطرتها على هذه البنوك.

المطلب الأول

نواة فكرة استقلال البنوك المركزية

إن الجدل حول دور البنك المركزي ومدى استقلاليته هو طرح لموضوع قديم جديد، فالتساؤل مطروح منذ مدة طويلة حول استقلال البنك المركزي عن الحكومة، ومدى وحدود هذا الاستقلال. ويشير البعض إلى إن قضية استقلالية البنك المركزي قد سبقت ظهور نظام البنوك المركزية نفسه، وقد أحدثت جدلاً واسعاً امتد منذ أوائل القرن الثامن عشر. ويذكر الاقتصادي الكبير ديفيد ريكاردو عام ١٨٢٤، معقباً على إنشاء بنك وطني في بريطانيا بقوله "لا يمكن الاطمئنان إلى الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية، إذ إن منح الحكومة هذه السلطة سوف يؤدي غالباً إلى الإفراط في استخدامها، كما تشكل سيطرة الوزراء –الحكومة– على إدارة النقود الورقية خطراً كبيراً على الاقتصاد". وفي العام ١٩٣١ أشار "كينز" في حديثه للّجنة الملكية في البنك المركزي الهندي إلى أن "البنك المركزي النموذجي هو البنك الذي يمزج المسؤولية الأساسية للحكومة مع درجة عالية من الاستقلالية لسلطات البنك"[١].

نجد أن العديد من الدول قد عدلت أو شرعت قوانين جديدة ضمنتها تدابير وأسساً تضمن استقلالية مصارفها المركزية. وعلى الرغم من نداءات خبراء الاقتصاد ومحافظي البنوك المركزية، فإن الاستقلال النسبي للبنوك المركزية لم يستمر (لأنها شكلت مصدر قلق سياسي نتيجة الحروب)، اذ تمثلت تلك النداءات بتأميم البنوك المركزية، استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة، زيادة وظائف البنوك المركزية، عزل البنوك المركزية عن الضغوط السياسية).

(١) د.حيدر حسين آل طعمة، استقلالية البنك المركزية-الفلسفة وتطور المفهوم، بحث منشور على موقع شبكة النبأ المعلوماتية(https://m.annabaa.org/).

وترتبط استقلالية البنك المركزي أساساً بطبيعة العلاقة بين البنوك المركزية وحكوماتها، منذ نشأة هذه البنوك في القرن السابع عشر وحتى الوقت الحاضر. وقد شهدت هذه الحقبة تطورات اقتصادية وسياسية واسعة، ولاسيما على مستوى البنوك المركزية ذاتها من حيث وظائفها وأهدافها وحجم وتنوع أنشطتها. وهو ما انعكس على طبيعة علاقتها بحكومتها، وحجم هذه العلاقات وتنوعها، فقد كانت العلاقة بين البنوك المركزية وحكوماتها في الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى تقوم على الرغبة في تقوية ودعم استقلالية البنوك المركزية سياسياً، وعدم تدخل الحكومات في أعمالها، ولكن هذه العلاقة اتخذت بعد الحرب العالمية الأولى، أعقاب الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، منحى جديداً نظراً لزيادة معدلات البطالة وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانهيار الأسواق المالية وإفلاس عدد كبير من المصارف التجارية والشركات(١).

فقد شهد العقدان الثالث والرابع من القرن العشرين تغيراً واسع النطاق في مستويات التحول القانوني لاستقلالية البنوك المركزية، حيث أصبحت البنوك أكثر اعتماداً على الحكومة بين فترة الكساد الأعظم والاربعينات من القرن العشرين. وفي السبعينات من القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية أكثر وضوحاً، وظهر الساسة النقديون مثل تاتشر وريغان وذلك في محاولة لإعادة الاستقرار في الاسعار، ولكن منتصف الثمانينات ركزت الادبيات على استعمال مصطلح استقلالية البنك المركزي للسيطرة على التضخم واتبع صناع السياسة ذلك بسرعة، ففي السنوات الخمس عشرة الاخيرة اصلح عدد كبير من الدول مصارفها المركزية لإعطائها المزيد من الاستقلالية عن الحكومة(٢).

المطلب الثاني

بروز هيمنة الحكومة على عمل وسياسة البنوك المركزية(٣)

(١) د. حيدر حسين آل طعمة، المرجع السابق، ص٦.

(٢) خورشيد نجاة محمد، المرجع السابق، ص٧٧-٧٨.

(٣) لقد أدى تجمع القوى التضخمية في السبعينيات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والنامية على القائم على القابلية للتحويل إلى الذهب، والتأثير Bretton Woods حد سواء، وانهيار نظام بروتن وودز المتزايد للمدرسة النقدية وسيادة النظرة إلى التضخم باعتباره ظاهرة نقدية مرتبطة ارتباطا لازما بالسياسة النقدية القائمة على التوسع غير المنضبط في حجم العرض النقدي- بسبب اضطرار البنوك المركزية للتوسع في الإصدار النقدي تحت ضغط السلطات السياسية - والإيمان المتزايد بمخاطر استمرار المعدلات المرتفعة للتضخم على الإنتاج والإنتاجية والعمالة والتشغيل وعلى القوة الشرائية للعملة وعلى النمو الاقتصادي بصفة عامة، كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في ترتيب

شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ نشأتها الأولى وحتى الوقت الحاضر العديد من التطورات بسبب تطور وظائف تلك البنوك وتطور النشاط الاقتصادي بصورة عامة[١].

وقد أدت هذه التطورات إلى قيام الحكومات باتخاذ قرارات حاسمة بشان البنوك المركزية، تمثلت في نقل ملكية هذه البنوك الخاصة الى ملكية الدولة، من خلال تأميمها، كما أخذت الحكومات أيضا بالتدخل في إدارة البنوك المركزية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة من خلال تعيين محافظها ومجالس إدارتها، وهو ما أدى إلى الضغط عليها من أجل زيادة قروضها للحكومة من أجل تلبية احتياجاتها المالية، ومواجهة العجوزات في موازناتها العامة[٢].

وقد ازداد هذا الاقتراض بشكل كبير في أوقات الحروب، وذلك لتمويل هذه الحروب أولاً، ومن ثم تمويل عمليات الاصلاح والاعمار في ما بعدها. ولذلك شرعت الحكومات قوانين من أجل زيادة الحدود العليا للاقتراض، وهو ما حدّ بشكل كبير من استقلالية البنوك المركزية، وساعد على تنامي الضغوط التضخمية في مختلف أنحاء العالم في العقود التالية المركزية، وساعد على تنامي الضغوط التضخمية في مختلف أنحاء العالم في العقود التالية للحرب العالمية الثانية. وقد أجريت منذ ثمانيات القرن الماضي دراسات وكتبت بحوث كثيرة حاولت الربط بين استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم السائدة، وذلك من خلال تمويل تلك البنوك لعجوزات الميزانيات الحكومية[٣]. وكانت الحكومات تستند إلى مبررات عديدة في محاولة فرض نفوذها على تلك البنوك، في مقدمتها انه ليس من المنطق ولا من الديمقراطية في شيء

أهداف السياسة الاقتصادية وإعطاء الأولوية لهدف تحجيم التضخم عند أقل معدلات ممكنة وإعادة ترتيب أهداف السياسة النقدية بحيث يصبح استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة العملة هو هدفها الرئيسي، وبالتالي إعادة النظر في علاقة البنك المركزي بالسلطات السياسية بهدف نزع أداة السياسة النقدية من يد هذه السلطات التي أساءت استخدامها وتركيزها في يد البنك المركزي شريطة عزله تماما عن إمكانية أية ضغوط سياسية عليه، أي بشرط الاستقلالية. نقلاً عن:الاطار النظري للبنوك المركزية ومراقبة الائتمان، دراسة منشورة على الموقع :
http://www.acadox.com

(١) خلف محمد حمد الجبوري، المرجع السابق، ص٧٣.

(٢) د.حيدر حسين آل طعمة، البنك المركزي العراقي- ارهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية، المرجع السابق، ص١٢٢.

(٣) ومن أخطر المشكلات التي تواجهها الدول المختلفة وجود أسواق رأس المال (البورصات) Markets Stock والتي تلعب فيها المضاربات على الأسهم والسندات دوراً ملموساً في زعزعة الثقة والتأثير في التوقعات القائمة والمستقبلية، إذ قد تشيع المضاربات جوا محموماً من التفاؤل يؤدي إلى إفراط في التوسع في الائتمان والإقراض، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في عرض النقد، وقد يعقب هذا التفاؤل توقعات تشاؤمية لا صلة لها بحقيقة معدلات الأرباح الحقيقية التي تعكسها أوضاع الشركات والمؤسسات الإقتصادية، مما يؤثر تأثيراً كبيراً في مجمل الوضع الإقتصادي. ولقد أشار كينز J.M Keynes في كتابه " General Theory of Employment, Capital and Interest" إلى أن وجود أسواق المال دون ضوابط وقوانين تنظم عملها كفيل بتحويل النظام الرأسمالي إلى كازينو قمار. وفي مثل هذه التعقيدات يصبح دور البنك المركزي دوراً دفاعياً وليس توجيهياً للموارد حسب احتياجات المجتمعات وأولويات القطاعات الانتاجية، مما يقلل من فاعلية البنوك المركزية.. انظر: محمد أحمد صقر وبثينة "محمد علي" المحتسب، المرجع السابق، ص٥١٤.

أن تكون السياسة النقدية– التي يتأثر بها الناس جميعاً تقريباً، محكومة من قبل مجموعة مختارة من الحكام ليسوا مسؤولين أمام أي احد، وأنه سيكون لعدم مسؤولية البنك أمام أية جهة عواقب وخيمة. هذا في حين يحمل الجمهور السلطة التنفيذية أو الحكومة المسؤولية التامة عن تحقيق الرفاه الاقتصادي، ومع ذلك لا يستطيع المسؤولون الحكوميون التحكم في وكالة حكومية يمكن أن تكون العامل الأكبر أهمية في التأثير في صحة الاقتصاد وسلامته وحسن أدائه[١].

المطلب الثالث

تشديد سيطرة الحكومة على البنوك المركزية

إن تضارب المصالح بين السياسات الحكومية والسياسات النقدية للبنوك المركزية هو أمر يفرضه توجه الحكومات نحو توفير السيولة وتخفيض سعر الفائدة لتحفيز الاقتصاد وكسب المزيد من الشعبية لدى المواطنين الناخبين، وهو ما لا يتفق بالضرورة مع السياسات النقدية للبنوك المركزية والتي قد ترتأي تطبيق آليات مغايرة للتوافق مع مجريات الأوضاع الاقتصادية السائدة. وتؤدي هذه التدخلات الحكومية إلى عواقب كارثية على المدى الطويل. فانتهاج سياسة تخفيض سعر الفائدة يحد من قدرة البنوك المركزية على إدارة التضخم والسيطرة عليه مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وسعر صرف العملة.

فمنذ سنوات، تتناقل وسائل الاعلام انتقادات الرئيس الأميركي دونالد ترمب لسياسات رئيس الفيدرالي الامريكي "جيروم باول" حول أسعار الفائدة، حيث شاع أن الرئيس ترمب كان يضغط عليه بشكل دائم لتخفيض أسعار الفائدة وتحفيز الاقتصاد. أما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فقد أصدر مرسوماً رئاسياً بإقالة محافظ البنك المركزي "مراد سيتينكايا" لسبب واحد هو أنه رفض الانصياع لأوامره بتخفيض سعر الفائدة، فقد كان البنك المركزي التركي بقيادة مراد يحافظ منذ سبتمبر الماضي على نسبة فائدة حول ٢٤% لتثبيت سعر صرف الليرة التركية، ولكن إردوغان ارتأى أن هذه الإجراءات مؤذية للاقتصاد التركي، فقام بطرد مراد لأنه رفض تطبيق نظريته القائلة بتخفيض سعر الفائدة لدعم الاقتصاد[٢].

---

(١) عبد المنعم السيد علي، المرجع السابق، ص١٣٧ وما بعدها.

(٢) ويذكر التاريخ الاقتصادي الأمريكي أن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قام بشيء مماثل حين ضغط على رئيس البنك الفيدرالي المركزي آرثر بيرنز لتخفيض سعر الفائدة عام ١٩٧١.

ولا يقتصر الأمر على تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، فحكومات بريطانيا وإيطاليا والهند تقوم كذلك بالتدخل في شؤون بنوكها المركزية مما يثير الشكوك بخصوص استقلالية هذه البنوك المركزية[١].

في أغسطس (آب) الماضي، عندما اجتمع محافظو البنوك المركزية العالمية في «جاكسون هول»، كان الحديث يبدو انقلابيًّا بعض الشيء على القواعد القديمة، إذ قال، جيمس بولارد، رئيس الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، لـ "فاينانشيال تايمز":"إن هناك تحولًا نظاميًّا بسبب التقدم، أعتقد أن هذا يتسبب في إعادة التفكير بالكامل في المصرفية المركزية، وفي جميع أفكارنا التي نعتز بها حول ما نعتقد أننا نفعله".

جرى الاتفاق على أن الظروف الاقتصادية الحالية يجب أن تكون نقطة تحول في الطريقة التي ينظر بها إلى النظام العالمي، فالأدوات التي استخدموها قبل الأزمة المالية لتشكيل البيئة الاقتصادية، مثل البنوك المركزية، غير قادرة على العودة إلى السياسات التي اعتمدت عليها قبل الأزمة المالية العالمية، التركيز الآن ليس على السياسة النقدية التي فشلت على مدار السنوات الماضية.

في المقابل كان وليام دودلي، الرئيس المباشر السابق لبنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك، أكثر صراحة حيال هذا الأمر، إذ كتب مقالاً على "بلومبرج" قال فيه: إن الانتخابات – الأمريكية– بحد ذاتها تقع ضمن اختصاص مجلس الاحتياطي الفيدرالي»، في طلب صريح لتأثير المركزي في نتائج الانتخابات، وهو ما يعني حدوث صراع مباشر بين السياسة والبنك، وهو الأمر الذي قد ينهي الاستقلالية كذلك[٢].

المبحث الثالث

الانعكاسات الاقتصادية لاستقلالية البنوك المركزية

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أثر الانعكاسات الاقتصادية لاستقلالية البنوك المركزية، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول

(١) ينظر: محمد ابراهيم المنقور، متى تستعيد البنوك المركزية استقلاليتها؟، مقال منشور على موقع صحيفة مال الاقتصادية(https://www.maaal.com/).
(٢) أحمد طلب، المرجع السابق.

استقلالية البنوك المركزية وتمويل العجز المالي الحكومي[١]

من المعايير التي يمكن من خلالها قياس استقلالية البنوك المركزية هي مدى وحدود التدخل الحكومي في سياسات البنك، فكلما كانت البنوك المركزية لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية وتقاوم السلطة التنفيذية في حالات التعارض، وخصوصاً ما تعلق منها بتمويل العجز في الانفاق الحكومي، من خلال التزامه بشراء أدوات الحكومة "سوق الإصدار الأولية" وكذلك مدى التزامه بشراء ديون حكومية بشكل مباشر "سوق الإصدار النقدي"[٢].

وثبت أن تمويل البنوك المركزية للتنمية الاقتصادية لا يتسق مع الحفاظ على سعر صرف ثابت. وأدى تراخي السياسات النقدية إلى تعزيز الطلب الكلي، لكن تسبب أيضاً في عجز في الحساب الجاري انتقص من الاحتياطيات الدولية، وهو ما أدى إلى وقوع أزمات في العملة وارتفاع التضخم في نهاية المطاف، كما حدث في البرازيل وتشيلي[٣].

فقد شدد "ريكاردو" في أوائل القرن التاسع عشر على عدم تمويل الحكومة من قبل البنك المركزي، وفي عام ١٩١٣ ذكر " كينز" الشيء نفسه في كلمته لدى افتتاح بنك الاحتياطي الهندي.

فإذا كانت النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات يكون هناك عجز يمكن تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية أو عن طريق الاقتراض، وعادة ما يقوم البنك المركزي ببيع تلك السندات طوعياً إذا كان البنك مستقلاً، ولكن تحت استقلالية البنك المركزي لا تستطيع الحكومة الزام البنك المركزي على القيام بذلك. وغالباً ما تسعى الدولة الى زيادة انفاقها الحكومي لأغراض سياسية كالترويج للانتخابات للحصول على الأصوات أو رضى المواطنين.

لقد اتجهت جمهورية مصر العربية خلال فترة التسعينات إلى تبني استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي يعتمد على آليات السوق والتوجه نحو قوى العرض والطلب مما استلزم اتخاذ العديد من الإجراءات لتخفيض معدلات التضخم وزيادة معدل النمو الاقتصادي، ومن أهمها تعديل بعض أحكام

---

(١) قام البنك المركزي المصري بأستمرار بتدبير التمويل اللازم لعجز الموازنات العامة عن طريق اصدار نقد جديد، بعد استبعاد ما يتوفر لديه من سيولة، وفائض السيولة لدى البنوك التجارية. فسجلت أرقام النقد المصدر زيادات متتالية خلال فترة الثمانيات، فقد بلغ اجمالي النقد المصدر في يونيو ١٩٨٦ نحو ٩٤٤٩ مليون جنيه، مقابل ١٠٠٢ مليون جنيه تقريباً في ديسمبر ١٩٧٤، أي بزيادة أكثر من تسعة اضعاف ما كان عليه في عام ١٩٧٤. وبذلك أمكن تحقيق جزء من الهدف الأول للسياسة النقدية والائتمانية، وهو الوصول إلى معدل ملائم للتوسع النقدي يحافظ على نمو النشاط الاقتصادي. نقلاً عن: ناهد عبداللطيف محيسن، المرجع السابق، ص٢٦٤.

(٢) د.عبد الحسين جليل الغالبي، المرجع السابق، ص١٠١.

(٣) عقب انهيار نظام بريتون وودز في أوائل السبعينيات وتزايد مرونة أسعار الصرف في مختلف بلدان العالم، تدهور انعدام الاستقرار الاقتصادي الكلي في أمريكا اللاتينية إلى جانب الاضطرابات السياسية. وكانت فترة انتقالية جديدة قد بدأت للبنوك المركزية مع تعديل السياسة النقدية ببساطة لمواءمة التضخم المتزايد، واستيعاب الأسعار بدلاً من مقاومتها بتقييد كمية النقود المتاحة. لكن لم يمض وقت طويل على انهيار نظام بريتون وودز حتى أدى ارتفاع حاد في أسعار النفط إلى تغيير الأمور تغييراً كلياً. ينظر: لويس جاكوم، البنوك المركزية والسيطرة على التضخم، مقال منشور على موقع الاقتصادية، تاريخ الزيارة(٢٠١٩/١١/٢٥).

قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي لتعزيز دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية والائتمانية وذلك بموجب القانون رقم(٣٧) لسنة ١٩٩٢، وبموجب هذا القانون منح البنك المركزي سلطات جديدة تمكنه من الاشراف والرقابة المباشرة على كافة وحدات الجهاز المصرفي العاملة، وتتيح له حرية اتخاذ القرارات، كما يقضي هذا القانون بزيادة رأس مال البنوك مما يدعم قدرتها في منح الائتمان[١].

وجدير بالإشارة، فأن السياسة النقدية في العراق واجهت تحدياً كبيراً في السنوات الاخيرة وتحديداً عامي (٢٠١٥-٢٠١٦) تمثل في تزايد الانفاق الحكومي بشكل كبير بحيث شكل تحدياً أمام التحكم بالمعروض النقدي من قبل البنك المركزي في ظل تمويل الموازنة العامة بالعجز. والذي أدى إلى ضغوط تضخمية لا سيما وان نوع التمويل المستخدم من قبل الحكومة يميل إلى الإيرادات الخارجية ومن ثم قيام الحكومة بتنقيده عبر البنك المركزي لتسديد الالتزامات المدرجة في الموازنة، وهذا الأمر يمكن أن يوجد علاقة عكسية بين عجز الموازنة واستقلالية البنك المركزي في سياسته النقدية لمواجهة التضخم[٢].

ومما تقدم نخلص إلى أن تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الاقتراض من البنوك المركزية هي الصفة الغالبة في أغلب الدول النامية، مما أدى الى تنامي الدين العام للدولة بوصفه يمثل حالة تراكمية للقروض التي تحصل عليها الدولة، والى زيادة مدفوعات الفائدة، فضلاً عن أن الاقتراض يقابله إصدار نقدي جديد، وهكذا يترك تأثيراً سلبياً على مجمل الاقتصاد القومي. لذا تتجه البنوك المركزية نحو الحصول على الاستقلالية لتفادي التأثيرات السلبية المرافقة لعجز الموازنة العامة[٣].

المطلب الثاني

أثر استقلالية البنوك المركزية على التضخم[٤]

---

(١) د. آمال محمد كمال وآخرون، محاسبية منشآت متخصصة(البنوك-الأقسام والفروع- شركات التأمين)، بدون مكان وسنة طبع، ص١٢.

(٢) علي محسن اسماعيل(محافظ البنك المركزي العراقي)، السياسة النقدية في مواجهة التحديات(٢٠١٥-٢٠١٦)، دراسة منشورة على موقع البنك المركزي العراقي، ص٦.

(٣) في الدول المتقدمة وخصوصاً الأوربية فقد منعت اتفاقية ماستريخت بصورة قاطعة تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض من البنوك المركزية. للمزيد راجع: د. أديب قاسم شندي، استقلالية البنك المركزي بين المعايير التشريعية والفعلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد(٢٧) ايلول،٢٠١٧، ص٥.

(٤) من أجل أن تزيد الحكومات من شعبيتها وترفع ادخاراتها فإنها تسلك طريق زيادة الانفاق وتقليل الضراب، وهذا بلا شك سيولد زيادة في المستوى العام للأسعار وبالنتيجة حدوث التضخم، الذي ينتج عنه مزايا عديدة بالنسبة للحكومة، يمكن ايجازها بما يأتي:

أولاً- أن التضخم يزيد دخل الحكومة عن طريق زيادة الطلب على العملة، وارتفاع مستوى الاسعار، فضلاً عن حصول الحكومة على عائد من عملية سك العملة.

ثانياً- استفادة الحكومة من التضخم وذلك بارتفاع مبالغ الضرائب لأنها تحتسب على الدخول الاسمية وهي تعد مكاسب خاصة برأس المال الاسمي وليس الحقيقي تلك التي تحسب عليها الضرائب.

ثالثاً- إن الحكومة تعد المدين الاكبر في الاقتصاد وعندما يزاد التضخم فأنها تستفيد من تخفيض القيمة الحقيقية للدين المستحق الدفع. هذه المزايا الناتجة من التضخم تبرر للحكومة الضغط على البنك المركزي لتبني سياسات توسعية ترفع بنسبة التضخم أكثر من تبنيها اتجاهات الضغط على البنك لتبني سياسات الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يقدم

أصبحت ظاهرة التضخم من أكبر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطاً بالاقتصاديات المعاصرة رغم تقدمها سواء المتقدمة أو النامية منها، ويعود تاريخ هذه الظاهرة إلى ما بعد الحرب العالمي الثانية[١].

للتضخم بعض الآثار السلبية كإعادة التوزيع لصالح الطبقات الغنية على حساب الفقراء فضلاً عن تعميقه لحالات عدم الاطمئنان في بيئة الأعمال، مما يترتب عليه تراجع أداء المنتجين و المستثمرين. ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة سواء في البلدان الصناعية المتقدمة أم في البلدان النامية تبنت البعض من تلك البلدان سياسة استهداف التضخم. وما يجب الوقوف عنده هو أن تبني سياسة استهداف التضخم لا تعني قيام الحكومات وبواسطة بنوكها المركزية القيام بإيجاد التضخم، بل على العكس من ذلك تحاول البلدان المتبنية لهذه السياسة تخفيض معدلات التضخم المرتفعة[٢]. وانطلاقاً مما ورد سوف نقوم بتعريف هذه السياسة والتي من خلالها تتبنى السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي بتحديد معدل التضخم في المستقبل والعمل على الوصول إليه باستخدام الأدوات التي توفرها السياسة النقدية. هذا ولضمان التطبيق الصحيح لسياسة استهداف التضخم يفترض التأكد من وجود الظروف الملائمة في الاقتصاد والتي تتمثل بالآتي: أ- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة في تطبيق هذه السياسة . ب- حرية اختيار البنك المركزي للأدوات والبرامج الخاصة بتحقيق أهدافه . ج- تطبيق الشفافية في اختيار السياسات المستخدمة. ويمكن أن تستخدم سياسة استهداف التضخم كأداة لقياس مدى فاعلية البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية. إذ يعد تخفيض معدل التضخم مؤشر على نجاح البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية والعكس يصح أيضاً[٣].

وتوصل (إليسا وباد وباركين) إلى أن المصرف المركزي المستقل قادر على زيادة استجابة السياسة النقدية التي تحدثها الدورات الانتخابية ذات المصدر السياسي عموماً، وأن زيادة استقلالية المصرف المركزية تؤدي إلى الحد من التحيز التضخمي، والدول التي تكون درجة استقلالية المصرف المركزي فيها أعلى ما يمكن هي "اليابان، الولايات المتحدة الامريكية، المانيا وسويسرا" وهي الدول التي

تفسيراً واضحاً لسلوك الحكومات بقبول مخاطر التضخم على عكس رغبة الجمهور. للمزيد راجع: د.عبد الحسين جليل الغالبي، المرجع السابق، ص٩٧.

(١) إن التضخم يعني وجود عرض نقدي أكبر من الوجود الحقيقي للإنتاج ولذلك على البنك المركزي امتصاص هذه الكتلة النقدية الزائدة من خلال انتهاج سياسة نقدية انكماشية والتي يمكن تنفيذها برفع معدلات الخصم أو بالنزول إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية، أو رفع الاحتياطي النقدي الإجباري، أو بإصدار تعليمات صريحة إلى البنوك التجارية تهدف إلى تخفيض كمية النقد المتداول. ينظر: نصيرو بن نافلة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر" دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٤"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة ابي بكر بلقايد، ٢٠١٧، ص٦١.

(٢) إن استقلالية البنوك المركزية تعتبر إحدى المسائل الهامة في أطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل. وتعني الإستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دونما خضوع للإعتبارات أو التدخلات السياسية.

(٣) د.أحمد جاسم محمد، المرجع السابق، ص ١٣.

تكون فيها معدلات التضخم أقل ما يمكن، في حين أن البنوك المركزية الاقل استقلالية ترتبط بمعدلات تضخم مرتفعة.

يذكر (Lindsey) وهو عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأمريكي Federal (Reserve) في مؤتمر (البنوك المركزية في أوربا الشرقية والتجارب الحديثة في الاستقلالية) الذي عقد في شيكاغو في ١٩٩٤/٤/٢٢ في قضية التضخم وانعكاساتها على الاداء الاقتصادي في كل الفترة القصيرة والفترة الطويلة، ففي الفترة القصيرة يرى الحصول على مستويات مرتفعة بشكل مؤقت من النتائج والتوظيف عن طريق زيادة المصدر من النقود. ولكن في الفترة الطويلة لا يوجد ذلك الارتباط، ففي الواقع إن تكلفة الانخفاض المؤقت في البطالة أو في الزيادة المؤقتة غالباً ما تعني تضخم مرتفع ومزمن[١].

كما أن محددات الاستقلال الرسمي للبنك المركزي بحسب "دافيد وأخرين وكوبهام "David….and other, COBHAM" هي ما يلي: (قبول تقسيم المسؤوليات مع السياسة النقدية التي تعبر عن دورها للبنك المركزي، الضعف السياسي للحكومة، الخبرة الفنية للبنك المركزي بالنسبة إلى وزارة المالية، درجة من التوافق على نطاق وأهمية السياسة النقدية، مكافحة التضخم قبل التزام الحكومة، آليات المساءلة، الاستقلال الشخصي للبنك المركزي والتزام استقرار الاسعار)[٢].

حيث يعتقد عموماً إن زيادة استقلالية البنك المركزي سوف تخفض من مستويات التحيز التضخمي وتجعل قاعدة السياسة النقدية أكثر مصداقية.

وحول دور وفاعلية سياسات البنك المركزي العراقي في خفض معدلات التضخم من خلال اداتي سعر الفائدة وسعر الصرف بواسطة رفع سعر الفائدة على الايداع والقروض واقامة المزادات لبيع وشراء الدولار للمحافظة على استقرار سعر الصرف وخفض كمية عرض النقد المتداولة.

وشهدت الاعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦) بقيام البنك المركزي العراقي برفع اسعار الفائدة على القروض والايداع بهدف سحب السيولة النقدية لتقليص عرض النقد وبالتالي السيطرة على معدلات التضخم.

---

(١) هندرين حسن حسين، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(٣٨)، ٢٠١٤، ص٢٦٠.

(٢) تكون السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي مسؤولة لوحدها دون غيرها عن إصدار الكميات النقدية، والتي تنظم وتحدد عملية الإصدار النقدي، وبما يتفق والأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها. وفي مقدمة هذه الأهداف تحقيق الاستقرار النقدي، المرتبط بالسيطرة على المستوى العام للأسعار وتجنيب الاقتصاد الوطني الاثار الناشئة عن التغيرات في الأسعار، بما يضمن الاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية. فعندما تلاحظ السلطات النقدية تزايد ارتفاع مستويات الأسعار فإنها تلجأ عادة إلى تقليص كمية النقود المصدرة، وتخفيض كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع بغية تجنب الضغوط التضخمية. والعكس تماما في حالة الكساد الاقتصادي، إذ تعمد السلطات النقدية إلى التوسع في الإصدار النقدي بهدف تنشيط الوضع الاقتصادي وتوفير قدر من الرواج الاقتصادي. ينظر: سعيدان عمر، المرجع السابق، ص٤٤.

وبعد عام ٢٠٠٦ ظهرت فاعلية سياسات البنك المركزي بعد استقلاليته اذ ارتفعت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار ٢٠٠٦ ، كما نجحت السياسات التي اتبعها البنك المركزي العراقي في رفع سعر الفائدة على القروض والايداع عام ٢٠٠٩ لتنشيط الاقتصاد العراقي وتشجيع الاستثمار.

وتشير البيانات الى انخفاض معدلات التضخم من(٥٣%) عام ٢٠٠٦ الى (٧,١%) ٢٠٠٩ بسبب زيادة قيمة الدينار العراقي مقابل للدولار[١].

ومما تقدم يتضح لنا أثر استقلالية البنك المركزي على التضخم من خلال عرض انعكاسات استقلالية البنك المركزي على التعارض الذي ينشأ بين السياسة المالية والسياسة النقدية من جانب والتعارض بين سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية من جانب آخر[٢].

حيث ينشأ التعارض بين السياسة المالية والسياسة النقدية نتيجة ميل الحكومة لتمويل عجز الميزانية تمويلاً تضخمياً ويذكر"fazio" محافظ البنك المركزي الإيطالي في هذا الصدد "أن التخلي عن قاعدة الذهب قد خلص القائمين على أعمال البنوك المركزية من القواعد الآلية المقيدة إلا أنه في نفس الوقت أدى إلى زيادة خطر القدرة على خلق النقود، التي تستخدم بصورة تؤدي إلى أثار تخريبية بناء على ذلك فنحن بحاجة إلى أشخاص آخرين لإدارة أعمال البنوك المركزية بخلاف المسؤولين عن الإنفاق العام يتمتعون بوضع قانوني مستقل ويعملون على تحقيق المصلحة العامة. [٣].

المطلب الثالث

استقلالية البنوك المركزية والنمو الاقتصادي[٤]

---

(١) هندرين حسن حسين، المرجع السابق، ص ٢٦٣.

(٢) لقد شكلت مجموعة من التجارب التضخمية منذ عام ١٩٧٠ والنظرية الجديدة اختراقات للسياسة النقدية الحالية، ويجادل "ميشكين" بأن هناك ست أفكار تقبل الآن من قبل السلطات النقدية والحكومات تقريباً في جميع أنحاء العالم، أدت إلى تحسين الأداء النقدي: ١.ليست هناك علاقة تبادلية على المدى الطويل بين الناتج(العمالة) والتضخم. ٢.توقعات حاسمة لنتائج السياسة النقدية. ٣.ارتفاع تكاليف معدل التضخم. ٤. السياسة النقدية تخضع لمشكلات عدم التناسق الزمني. ٥. استقلالية البنك المركزي يساعد على تحسين فعالية السياسة النقدية. ٦. وجود مرساة اسمية قوية هي المفتاح لإعطاء نتائج جيدة للسياسة النقدية. نقلاً عن: خورشيد نجاة محمد، المرجع السابق، ص٩٢ و١٠٠و١٠٥.

(٣) وقد تعرضت معظم المؤلفات التي تناولت استقلالية البنك المركزي إلى أهمية عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية كعلاج للميول التضخمية، حيث يكون تصميم السياسة النقدية على أفضل نحو. للمزيد راجع: منصوري زين، المرجع السابق، ص٤٢٦.

(٤) إن التنمية هي أساس النمو ولكن لا تضمن وحدها تحقيق النمو؛ حيث أن النمو يعنى إنتاج السلع والخدمات في الدولة يكون أكبر من النمو السكاني في الدولة، ولكن التنمية لا تركز فقط على حجم الإنتاج ولكنها تركز أيضاً على هيكل هذا الإنتاج. إن الأموال التي تخصص للإنفاق في قانون الموازنة العامة للدولة لها دور في تحقيق التنمية وذلك من خلال استخدام تلك الأموال في الإنفاق الاستثماري، وكذلك بالنسبة للإيرادات فيجب أن تتأكد الدولة من أن إنتاجيتها تتكون من الدخل والثروة اللذين تولدا من النفقات. ينظر: سارة علي أحمد محمد وآخرون، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي٢٢، نوفمبر ٢٠١٦.

إن تشجيع النمو الاقتصادي هدف مرغوب فيه سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو المتخلفة، ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد أو في متوسط دخل الفرد الحقيقي. وتساهم السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته. فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية وبالتالي في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة الذي يحدد بدوره حجم الاستثمار الخاص، فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة يسمح بخلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري. ولتفادي الآثار التضخمية الناتجة عن زيادة عرض النقد تلجأ السلطات المعنية إلى انتهاج سياسة مالية انكماشية مرافقة للسياسة النقدية التوسعية[١].

تعتبر البطالة (Unemployment) واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم اجمع، ويشير مصطلح البطالة إلى التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما عن العمل، على الرغم من القدرة عليه والرغبة فيه. والبطالة على أنواع، منها الاحتكاكية والموسمية والهيكلية. وتقاس البطالة بمؤشر يدعى معدل البطالة(un Employment Rate)

تعد ظاهرة البطالة من أهم المؤشرات الإقتصادية التي يقاس بها مدى الإستقرار الإقتصادي في أي بلد من البلدان، فكلما كانت نسبة أو معدل البطالة منخفضاً دل ذلك على تمتع ذلك البلد بالإستقرار الإقتصادي. تهدف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيق أو بلوغ العمالة الكاملة (Employment Full)مع إعطاء أولوية لهذا الهدف في الدول النامية التي تعاني من مستوى عمالة منخفض بشكل يولد الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. والمقصود بالعمالة الكاملة:" المستوى الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل طبيعي من البطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي"[٢].

كما أن استقرار المستوى العام للأسعار يعد هدف مرغوب فيه، واستقلال البنك المركزي يساعد على تحقيق ذلك الاستقرار. ويتفق معظم المختصين سواء كانوا من رجال السياسة أم من رجال الاقتصاد

---

(١) تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، مما يجنب الاقتصاد الوطني البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرا بات في العلاقات الاجتماعية.

(٢) د.عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، أثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(١٩٩١-٢٠١٣)، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(٣)، المجلد(١٤)، ٢٠١٧، ص٤٤٣.

على ضرورة تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. لما لذلك من آثار على الاقتصاد قد تجعله يعمل بصورة أفضل عندما لا يتم عرقلة القرارات الخاصة بالاستثمار والأجور من خلال المستويات المرتفعة من التضخم وآثاره السلبية[١].

وفي العراق فقد أُطرت السياسة النقدية الراهنة بأهداف الزمت البنك المركزي العراقي العمل على تحقيقها في نطاق بناءه ركائز قوية للاستقرار الاقتصادي ومقدمات ملازمة لمناخ الاستثمار المرغوب وحتمية التنمية الاقتصادية والاندفاع نحو تعميق السوق المالية الوطنية وتقوية سبل الوساطة فيها وتمكينها للاندماج في النظام المالي الدولي ومغادرة عهود من التضخم والتدهور في النمو والتنمية الاقتصادية والانعزال التام عن العالم. وإزاء ذلك الزم قانون البنك المركزي العراقي الذي منحه الاستقلالية في إدارة عملياته النقدية منذ صدوره في العام ٢٠٠٤ بالعمل على مواجهة التضخم أولا واستخدام ادوات السياسة النقدية غير المباشرة واشاراتها للتصدي للأسعار والتوقعات التضخمية التي طالت اقتصاد البلاد على مدى اكثر من عقدين من الزمن بلغت متوسطات التضخم فيها ما يزيد على (٥٠ %) سنويا" وهو الامر الذي ترك كلفة عالية على الرفاهية الاقتصادية وتدني الانتاجية بمعدلات تراوحت بين (٣٠-٤٠%)عن مستوياتها المرغوبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني او ربما اكثر من ذلك[٢].

وإلى ذلك أشارت المادة (٣) من قانون البنك المركزي العراقي عندما تكلمت عن أهداف البنك المركزي وقدمت تفصيلاً في ذلك وكالآتي:" تتمثل أهم أهداف البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار المحلية والحفاظ عليه، والعمل على إيجاد نظام مالي يستند إلى قواعد السوق ويتمتع بالاستقرار والتنافسية والحفاظ على هذا النظام. ومع مراعاة هذه الأهداف، يعمل البنك المركزي أيضاً على تحقيق النمو والعمالة والرخاء في العراق على أساس قابل للاستمرار".

ومن ذلك نخلص إلى إن العلاقة بين إستقلالية البنوك المركزية ومؤشر التضخم هي علاقة عكسية، إذ كلما ازدادت درجة إستقلالية البنك المركزي في دولة معينة كلما انخفضت مستويات التضخم فيها، ومن خلال منحنى فيلبس إن العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية، إذ كلما انخفضت

(١) د.أحمد جاسم محمد، المرجع السابق، ص١٢.
(٢) د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، بحث منشور في مجلة البنك المركزي العراقي، تشرين ثاني ٢٠١١، ص٢.

مستويات التضخم ارتفعت مستويات البطالة، وبالتالي نستنتج من ذلك إن العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي والبطالة هي علاقة طردية.

كما يمكن تفسير العلاقة بين الاستقلالية والبطالة من خلال الربط بين البطالة والناتج, إذ إن زيادة الناتج تزيد من التشغيل، أي تقلل من البطالة وبذلك فإن العلاقة قد تكون عكسية بين الاستقلالية والبطالة، وبذلك فإن العلاقة بينها هي غير محسومة[١].

المطلب الرابع

استقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية

تتمثل المهمة الأساسية للبنك المركزي في النظم الاقتصادية المعاصرة في إدارة السياسة النقدية والمحافظة على استقرار السياسات النقدية للدولة والمحافظة على استقرار السياسة النقدية المتبعة، أو التي يمكن اتباعها، في الدولة، وهو ما يتحقق من خلال استخدامه لمجموعة من الأدوات النقدية في احداث التوازن بين عرض النقود في المجتمع والطلب عليها ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

(١) د.عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، أثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(١٩٩١-٢٠١٣)، المرجع السابق، ص٤٤٥.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يضطلع به البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، فإنه لا يوجد نموذج موحد للبنك المركزي صالح للتطبيق في كل زمان ومكان[١].

إن البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودور مؤثر وفاعل في التنسيق والمشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة فيما يتعلق بتحديد واختيار قطاعات وأنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة يكون أكثر استقلالاً من ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية. أما عندما تحدد السياسة النقدية من قبل الحكومة ويتولى البنك المركزي تنفيذها وتحديد أهدافها فهنا يكون البنك المركزي غير مستقل بل تابع للحكومة ويسير وفقاً للتوجهات التي ترسمها له وكأنه جهاز من أجهزة[٢] .

نص قانون البنك المركزي العراقي رقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤ على أن" البنك المركزي العراقي يمثل السلطة الوحيدة في العراق المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية من دون الحاجة الى موافقة ومصادقة وزير المالية".

ويلاحظ من نص القانون أن المشرع قد أوكل للبنك المركزي دون سواه مهمة تحديد السياسة النقدية في العراق، فهو يمتلك وفقاً لهذا القانون الصلاحيات الكافية لوضع وتحديد السياسة النقدية بحرية تامة ودون أن يتلقى التعليمات أو التوجيهات من الحكومة أو أي كيان أخر، فالبنك المركزي العراقي" يتمتع بالاستقلالية في سعيه لتحقيق أهدافه وفي أدائه للمهام المناطة به، حيث يكون البنك المركزي مستقلاً ومسؤولاً ولا يتلقى التعليمات من أي كيان أو شخص بما في ذلك أجهزة الحكومة، ويتعين احترام استقلالية البنك المركزي"[٣].

---

(١) د. أحمد عبد العليم العجمي، نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة- الاسكندرية، ٢٠١٣، ص٢٥٣.

(٢) كون البنوك المركزية أكثر استقلالية عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية، وهذه تمثل أحد المظاهر المهمة للاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية حيث وضعت معظم البلدان قيوداً مشددة على إمكانية إقراض الحكومة من بنوكها المركزية خشية أن يؤدي الإفراط في الإقراض إلى التضخم إلا إن هناك بلدان سمحت بإتاحة مثل هذه التسهيلات النقدية بصورة تغير مباشرة من خلال السوق الثانوية، وفي هذه الحالة يكون تدخل البنك المركزي في السوق الثانوية فقط بغرض تنظيم سوق النقد حتى لا يتم استغلال عمليات السوق المفتوحة لتمويل الحكومة بالاتفاق مع البنك المركزي، وهذا الجانب يعزز من درجة استقلالية البنك المركزي. انظر: خلف محمد حمد الجبوري، المرجع السابق، ص٧٧.

(٣) للمزيد، راجع: د. أحمد محمد فهمي سعيد، استقلالية البنك المركزي مع الإشارة إلى استقلالية البنك المركزي استناداً الى قانوني رقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والإدارية، ٢٠١٧، ص٧.

لم تخرج إدارة السياسة النقدية في ذلك الوقت عن الإطار العام الذي يحكم فلسفة إدارة الاقتصاد المصري. وعلى الرغم من أن مسؤولية البنك المركزي المصري تمثلت منذ صدور قانون البنوك في عام ١٩٥٧ وتعديل دور البنك طبقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي في تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة[١]، بما يساعد على تنمية الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري. وفي مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية كان للبنك المركزي الحق في اتخاذ ما يرى اتباعه من وسائل مثل التأثير في توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره وكذا اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العامة والمحلية، ومعاونة الأجهزة الحكومية المعنية في رسم الخطط المالية والاقتصادية للدولة وإدارة الاحتياطيات الدولية من الذهب والنقد الأجنبي وإدارة الدين العام نيابة عن الحكومة[٢].

قائمة المراجع

١. خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد(٢٣)، المجلد(٧)، ٢٠١١.

٢. د. حيدر حسين آل طعمة، البنك المركزي العراقي- ارهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(٢١) ٢٠٠٩.

(١) أشارت المادة(٥) من قانون البنك المركزي المصري رقم(٨٨) لسنة ٢٠٠٣ إلى إن البنك يضع أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة، وذلك من خلال مجلس تنسيقي يشكل بقرار من رئيس الجمهورية، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل هذا المجلس. ويختص البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية. وهناك من يرى أن انشاء هذا المجلس التنسيقي على اكتاف البنك المركزي فإنه وضع شاذ وغريب ولا يمكن قبوله. فهذا المجلس يتكون من وزراء المجموعة الاقتصادية وهؤلاء لهم ممثلون في مجلس إدارة البنك المركزي مما يعتبر تكرار ليس له داع، واذا اريد اظهار سلطة هؤلاء الوزراء من خلال مجلس تنسيقي فكان لا بد من الغاء تمثيلهم في مجلس إدارة المركزي لأن المركزي عليه أن يتقيد بتعليمات المجلس التنسيقي، فهذا المجلس وكل القيود التي احيط بها البنك المركزي في هذا القانون اعباء ثقيلة على هذا البنك وتحديات له، بالإضافة إلى أعبائه الداخلية تجاه البنوك الداخلية والخارجية وتجاه الاقتصادات العالمية وكأنه حصان جامح لا يرجى له العنان. نقلاً عن: د.محي الدين اسماعيل علم الدين، المرجع السابق، ص٤٤.

(٢) د. محمود أبو العيون، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، ورقة عمل رقم (٧٨)، فبراير ٢٠٠٣، البنك المركزي المصري.

٣. وشاح رزاق، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية، بحث منشور في مجلة جسر التنمية– سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد المائة والثاني عشر – إبريل/ نيسان ٢٠١٢ – السنة الحادية عشر.

٤. د. صديقي مليكة، السياسة النقدية واستقلال البنوك المركزية، منشورات الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر، ١٣ مايو ٢٠١٣.

٥. د.محمد عبد صالح، مؤشرات استقلاليةٌ البنك المركزي العراقي الواقع والطموح، بحث منشور في مجلة كليةٌ اقتصادياًت الأعمال - جامعة النهرينٌ، ٢٠١٨.

٦. المستشار وليد عيدي عبد النبي، البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية ورقابته المصرفية، بحث منشور في مجلة البنك المركزي العراقي.

٧. خورشيد نجاة محمد، استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فاعلية السياسة النقدية في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد–جامعة حلب، ٢٠١٣.

٨. د.عبد الحسين جليل الغالبي، العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر"دراسة قياسية" بحث منشور في مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(١٨)، العدد(٢)، ٢٠١٥.

٩. خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(٧)، العدد(٢٣)، ٢٠١١.

١٠. د.احمد ابريهي علي، استقلال البنك المركزي في السلطة النقدية، مقال منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

١١. وليد عيدي عبد النبي، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، بحث منشور في مجلة البنك المركزي العراقي.

١٢. د.حيدر حسين آل طعمة، استقلالية البنك المركزية–الفلسفة وتطور المفهوم، بحث منشور على موقع شبكة النبأ المعلوماتية(https://m.annabaa.org/).

١٣. د. آمال محمد كمال وآخرون، محاسبية منشآت متخصصة(البنوك–الأقسام والفروع– شركات التأمين)، بدون مكان وسنة طبع.

١٤. علي محسن اسماعيل (محافظ البنك المركزي العراقي)، السياسة النقدية في مواجهة التحديات(٢٠١٥–٢٠١٦)، دراسة منشورة على موقع البنك المركزي العراقي.

١٥. د. أديب قاسم شندي، استقلالية البنك المركزي بين المعايير التشريعية والفعلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد(٢٧) ايلول،٢٠١٧.

١٦. نصيرو بن نافلة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر" دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٤"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة ابي بكر بلقايد، ٢٠١٧.

١٧. هندرين حسن حسين، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(٣٨)، ٢٠١٤.

١٨. سارة علي أحمد محمد وآخرون، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي٢٢، نوفمبر ٢٠١٦.

١٩. د.عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، أثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(١٩٩١-٢٠١٣)، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(٣)، المجلد(١٤)، ٢٠١٧.

٢٠. د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، بحث منشور في مجلة البنك المركزي العراقي، تشرين ثاني ٢٠١١.

٢١. د. أحمد عبد العليم العجمي، نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة-الإسكندرية، ٢٠١٣.

٢٢. د. أحمد محمد فهمي سعيد، استقلالية البنك المركزي مع الإشارة إلى استقلالية البنك المركزي استناداً إلى قانوني رقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والإدارية، ٢٠١٧.

٢٣. د. محمود أبو العيون، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، ورقة عمل رقم (٧٨)، فبراير ٢٠٠٣، البنك المركزي المصري.

الفهـرس

الموضــوع	الصفحة
مقدمة	١
المبحث الأول: التعريف باستقلالية البنوك المركزية عن الحكومة.....	٢
المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة.....	٢

المطلب الثاني: موقف الفقه من استقلالية البنوك المركزية.....	٦
المطلب الثالث: مبررات الدعوة إلى استقلالية البنوك المركزية.....	٩
المبحث الثاني: تأشير الارتباط بين البنوك المركزية والحكومة تاريخية	١٢
المطلب الأول: نواة فكرة استقلال البنوك المركزية	١٢
المطلب الثاني: بروز هيمنة الحكومة على عمل وسياسة البنوك المركزية	١٤
المطلب الثالث: تشديد سيطرة الحكومة على البنوك المركزية	١٥
المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية لاستقلالية البنوك المركزية	١٧
المطلب الأول: استقلالية البنوك المركزية وتمويل العجز المالي الحكومي	١٧
المطلب الثاني: أثر استقلالية البنوك المركزية على التضخم	١٩
المطلب الثالث: استقلالية البنوك المركزية والنمو الاقتصادي	٢٢
المطلب الرابع: استقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية	٢٤
قائمة المراجع	٢٦
الفهرس	٢٨